



التاريخ: ٢٠١٨/٥/١٨
الرقم : ١٣٦/ص

أمانة السر الهامة

حضرة السادة في منظمة هيومن رايتش ووتش المحترمين

السيدة لما فقيه
مديرة مكتب بيروت
نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

بعد التحية،

يتقدم الحزب التقدمي الاشتراكي بتحياته إلى منظمتكم منوهاً بجهودكم في مجال مراقبة ومتابعة القضايا التي تعنى بحقوق الانسان والتي يوليهما الحزب اهتمامه كونها تشكل جزءاً من أفكاره ومبادئه التي نص عليها ميثاق وأدبيات الحزب ولم تبقَ هذه القضايا في المجال الفكري النظري بل دخل الحزب في معركة الدفاع عن الحريات وحقوق الانسان من خلال متابعته للقضايا التي تعنى بهذا الشأن منذ سنوات بتعاون وثيق مع الجمعيات وهيئات المجتمع المدني وساهمت بشكل فعال في كل التحركات والندوات واللقاءات التي نظمت في ما يتعلق بكل القضايا.

وفي الآونة الأخيرة بدأ الحزب بتشجيع وتحث كل كوادره وأنصاره للعمل المباشر في هذه القضايا من خلال جمعيات باشر بإنشائها مختصة في قضايا حقوق الإنسان.

مع الاحترام

أمين السر العام

ظافر ناصر

وفي الجواب على أسئلتكم يهمنا الاشارة الى الآتي:

إن مرشحي الحزب أكدوا بشكل واضح على تبنيهم لقضايا حقوق الإنسان وكان لافتاً في اللقاءات المباشرة التي حصلت مع رئيس لائحة المصالحة الاستاذ تيمور جنبلاط وجميع مرشحي الحزب مع الهيئات النسائية والشبابية والعمالية وفي خطاباتهم وتصريحاتهم تبنيهم المطلق لهذه القضايا التي نوجزها بالشكل الآتي:

أولاً : حقوق المرأة

إن مفوضية شؤون المرأة والاتحاد النسائي التقدمي ومفوضية العدل في الحزب (القطاع الحقوقي) كانا شريكان أساسيان في طرح قضية العنف الأسري والتحضير لإعداد مشروع القانون ومتابعة كل القضايا التي سبقت إعداد مشروع القانون وكان لنواب الحزب دوراً أساسياً لعبوره داخل المجلس لاقرار القانون.

وبعد إقراره ورغم التغيرات التي شابت تطبيقه كان هذان القطاعان في الحزب (القطاع النسوي والحقوقي) شريكين في البحث في اقتراح بعض المواد للتعديل وساهما في كل الندوات والطاولات المستديرة التي عقدت لهذه الغاية.

كما نظما لقاءات مع النساء لشرح القانون وتطوعاً للدفاع عن عددٍ من النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري بتعاون وثيق مع "جمعية كفى" وعدد من الهيئات المعنية ويمكن الجزم أن هذه القضية (قضايا العنف ضد المرأة وجميع أفراد الأسرة) هي قضية أساسية يوليها الحزب كل اهتمامه ويتبعها متابعة حثيثة.

وقد أكد الحزب من خلال رئيس لائحة المصالحة وكافة مرشحيه أنه سيعمل لاحقاً على التقدم بمشروع قانون لتعديل قانون الحماية الخاصة بالنساء وأفراد الأسرة لتلافي النقص الحاصل فيه سواء لجهة بعض المواد التي لم يكتب لها النجاح لاقرارها في المجلس أو التي أثبتت التجربة أنها غير كافية لتأمين حماية حقيقية لحقوق المرأة أو التي لا تزال تشكل إنتهاكاً لحقوقها وكرامتها الإنسانية بما فيها الاغتصاب الزوجي.

٢- قانون مدنى اختيارى للأحوال الشخصية:

لقد تبنى الحزب منذ سنوات طويلة قضية إقرار قانون اختياري للزواج المدنى وقد أعد مشروع قانون سوف يطرح على المجلس النيابي الجديد.

مع الإشارة الى أن الحزب نظم عدة أنشطة واعتصامات شبابية وحقوقية للضغط من أجل إقرار هذا القانون.

والحزب بصدده متابعة هذا الأمر مع نقابة المحامين الذي طرح مشروعه متكاملاً للزواج المدنى الإختياري وقد شارك الحزب في لجنة صياغة هذا القانون من خلال المحامين أعضاء اللجنة المنتسبين إليه.

٣- قانون الجنسية:

نظم الحزب العديد من الأنشطة من أجل إقرار قانون جديد للجنسية يمكن المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي إعطاء الجنسية لأولادها والذي تعارضه قوى سياسية على خلفية عنصرية بعيدة عن حقوق الإنسان وقد التزم رئيس لائحة المصالحة الأستاذ تيمور جنبلاط أمام هيئة نسائية العمل من أجل إقرار مثل هذا القانون في المجلس النيابي القادم.

٤- المحاكم والسلطات الدينية:

إنطلاقاً من مبادئه وأفكاره ورؤيته السياسية للنظام السياسي الذي كان الحزب ومنذ سنوات تأسيسه يعمل من أجل الإنقال من النظام السياسي الطائفي، إلى نظام ديمقراطي أسسه قوانين ومبادئ حقوق الإنسان وقد سعى جاهداً من خلال مشاريع القوانين التي طرحتها لتكريسه قاعدة "مدنية" القوانين بما فيها قانون الأحوال الشخصية للطوائف وإخضاعها لسلطة ورقابة المحاكم المدنية، وفي هذا الإطار كلف الحزب لجنة مصغرة من المحامين المنتسبين إليه من الطائف الدرزية الذين وضعوا مسودة مشروع قانون لتعديل أصول المحاكمات لدى المحاكم المذهبية لطائفه الموحدين الدروز الذي يمكن المحاكم المدنية من مراقبة المحاكم المذهبية.

كما تقدم الحزب من خلال نوابه الدروز بتعديل لقانون الأحوال الشخصية لطائفه الموحدين الدروز الذي أقر مؤخراً وفيه تعديلات جوهرية لناحية حقوق المرأة ومساواتها بالرجل في الإرث والتعويضات الناتجة عن دعاوى الطلاق ورفع سن الحضانة الذي يتتيح للأم حضانة ورعاية أطفالها لسن تتراوح بين اثنى عشر عاماً وأربعة عشر عاماً. وهذا تقدّم في قوانين الأحوال الشخصية فريد، لم يعتمد في أي طائفة من الطوائف اللبنانية.

٥ - سن الزواج:

إن موقف الحزب واضح من هذه المسألة وقد تقدم من خلال وزير الدولة لشئون حقوق الإنسان الأستاذ أيمن شقير مشروع قانون لرفع سن الزواج الإلزامي إلى ١٨ سنة. كما بحث الحزب مع وزير التربية الأستاذ مروان حماده الذي ينتمي كنائب وزير إلى كتلة الحزب بمشروع إقتراح قانون لرفع سن التعليم الإلزامي خطوة لمنع زواج القاصرات.

٦ - الإتجار بالبشر وتأمين الدعم للناجيات والعاملات الأجنبيات:

أكذب الحزب من خلال مرشحه على إيلاء هذا الأمر الاهتمام وقد ورد في العناوين التي طرحتها مرشحو الحزب والذين سيعملون على تطبيقها من خلال مشاريع قوانين تقدم إلى المجلس النيابي.

ثانياً : حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة:

يولي الحزب هذه القضية اهتمامه من خلال الجمعيات التي أنشأها لهذه الغاية ومنها "جمعية فرح" وقد انعكست رؤيته تلك في الأفكار والقرارات التي أعدتها وزير التربية عضو كتلة الحزب النيابية الأستاذ مروان حماده إيلاءً واهتمامًا لهذه القضية ومن الطبيعي أن الحزب من خلال مرشحه ونوابه سيتقدم باقتراحات قوانين تمكن الأشخاص من ذوي الحاجات الخاصة على تلقي التعليم والمعرفة كحق إنساني وواجب أسوة بباقي التلاميذ دون أي معوقات.

ثالثاً : الهوية الجندرية :

من المفيد الإشارة إلى أن الحزب ومنذ سنوات التأسيس عمل من أجل تمكين المرأة من المشاركة الفعلية والحقيقة في الحياة السياسية والوطنية عامة وقد فتح المجال لأوسع مشاركة للمرأة.

وفي السنوات الأخيرة عدلت منظمة الشباب التقدمي نظامها الداخلي واعتمدت الهوية الجندرية في انتخاب مسؤوليها من القاعدة إلى القيادة (المكتب التنفيذي) واعتمد الحزب في هيكليته التنظيمية هذه القاعدة وإن لم يكن يوجد في نظامه الأساسي والداخلي مواد ملزمة فجاءت انتخابات مجلس قيادته الأخيرة لتشهد مشاركة فعلية للمرأة في أعمال مؤتمره ووصول أكثر ما يقارب ثلث أعضاء مجلس القيادة من النساء.

كما شجع المرأة ودعمها لخوض غمار الانتخابات البلدية المحلية وهذا يعمل لإقرار مشاريع قوانين تمكن المرأة من الدخول فعلياً إلى الحياة السياسية كشريك أساسى للرجل سواء بإعتماد الهوية الجنسية أو سواها من القوانين التي تفتح المجال لمشاركة المرأة وتمكينها من لعب دورها الأساسى في الحياة السياسية.

رابعاً : اللاجئون :

رغم كل الحملات العنصرية التي شنت ضد الحزب فإنه لم يتخل يوماً عن حقوق اللاجئين الإنسانية وهو أول حزب تقدم بمشروع قانون لإعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان الحقوق المدنية ومنها حق العمل، وكان له مشاركة فعالة في اللجنة الوطنية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

كما تقدم بمشروع قانون لإلغاء قانون منع الفلسطينيين من اكتساب الحقوق العينية والملك في لبنان وهذا موثق بمشاريع القوانين والبيانات والمؤتمرات التي صدرت عن الحزب.

وكذلك الأمر بالنسبة إلى اللاجئين السوريين حيث خاض أكثر من معركة سياسية ضد التوجه العنصري الذي قام به أحزاب ومؤسسات بل دخل بشكل مباشر إلى رعاية أوضاع اللاجئين الإنسانية من خلال إقامة المخيمات وتقديم العون لهم ورعاياهم وأوضاعهم والاهتمام بهم وتكرис حقوقهم في إقامة إنسانية وتقديم الخدمات التربوية والصحية وظروف حياة معيشية ملائمة ومنسجمة مع حقوق الإنسان.

ودان الحزب كل الإجراءات والتقييد التي تمارس بحق اللاجئين السوريين علماً أن القانون اللبناني لا ينص على مثل هذه القيود والإجراءات بل هي قرارات إدارية صادرة عن سلطات محلية ومن المفید الإشارة إلى أن الحزب تابع مع المديرية العامة للأمن العام هذه المسائل فضغط لعدم الترحيل القسري وطالب تخفيف إجراءات كفالة السوريين من قبل اللبنانيين والتي تحولت في الفترة الأخيرة إلى تجارة وإستغلال لظروف اللاجئ السوري والتي تتعارض مع حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية وطالب أجهزة الدولة مراعاة معاهدات حقوق الإنسان التي وقع عليها لبنان بما أدى إلى تخفيف القيود على اللاجئين مع الإشارة إلى أن الحزب سيعمد في الفترة القادمة إلى تقديم اقتراحات علمية أنجز مسودتها لمعاملة إنسانية لائقة لحقوق اللاجئين وخاصة اللاجئين السوريين.

وبالتالي فإن الحزب رفض ويرفض التشدد في معاملة اللاجئين السوريين وترحيلهم القسري إلى بلادهم قبل تأمين الشروط الملائمة لعودتهم طوعاً إلى بلادهم حيث يتحقق الأمن الفعلى والضمانة لعودتهم وبقائهم في أرضهم سالمين.

خامساً : التعذيب:

يرفض الحزب رفضاً قاطعاً أي ممارسة قمعية أو تعذيب أو إمتهان لكرامة أي موقوف وقد أعلن رفضه لمثل هذه الاتهامات وشدد على ضرورة مثول محام مع كل مشتبه به منذ لحظة توقيفه وفي التحقيق الأولي، وقد تابع مناقشات اللجان النيابية لتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية لجهة إلزامية وجود محام مع كل مشتبه به يخضع للتحقيق الأولي أمام الضابطة العدلية.

وقد رفع الحزب إلى وزير الدولة لشؤون حقوق الإنسان مسودة قانون لتفعيل الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان بعد إنجاز تشكيلاها.

سادساً : أزمة النفايات:

لقد أشار الحزب إلى أزمة النفايات وتابعها ووضع اقتراحات وطنية شاملة لحلها لم يكتب لها النجاح بسبب تعنت وعدم تجاوب الأحزاب السياسية في لبنان التي عالجت موضوع النفايات من زاوية مناطقية ومذهبية وطائفية ضيقة (خطة الوزير أكرم شهيب) كما أن وزير الصحة السابق وائل أبو فاعور أثار هذا الأمر وبخاصة تجميع وحرق النفايات وأثارها السلبية على صحة الإنسان والبيئة.

وقد تقدم الحزب بإخبار إلى مدعى عام التمييز ضد كل من يقوم برمي وطمر النفايات عشوائياً وتتابع الأمر قضائياً حيث عم مدير عام التمييز على النيابات العامة في المحافظات للتحقيق واستدعت رؤساء البلديات وأصحاب المعامل وألزمتهم بعدم رمي وحرق النفايات عشوائياً.

وسيتابع الحزب معركته في هذا المجال لحين إيجاد حل دائم ومستدام لأزمة النفايات وفقاً للمعايير الصحية والبيئية الدولية.

سابعاً : المحاكم العسكرية:

منذ سنوات والحزب يطالب ليس فقط بتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري بل موقفه ثابت من هذه المحاكم وتقضي بإلغاء المحاكم العسكرية والأمن وحصرها بالمخالفات المرتكبة من أفراد السلك العسكري في ما يتعلق بمهامهم العسكرية ومخالفتهم لأنظمة العسكرية، كما طرح الحزب إلغاء كل المحاكم الإستثنائية وإعطاء صلاحياتها للمحاكم العادلة.

وقدم مشروع قانون لإلغاء المحاكم الإستثنائية وبخاصة المحاكم العسكرية وسلمه لوزير العدل آنذاك أشرف ريفي وقد أعد عدة مؤتمرات ولقاءات من أجل إلغاء المحاكم العسكرية، وأعد مشروع قانون بهذا الخصوص مع أسبابه الموجبة سيقدم إلى المجلس النيابي القائم.

كما قامت القطاعات الشبابية بإعتصامات عديدة في هذا الخصوص.

ثامناً : الحريات الخاصة وال العامة:

إن الحزب يرفض رفضاً قاطعاً المس والتعرض لحقوق الإنسان الخاصة وال العامة سواء لجهة حرية إبداء الرأي واعتبارها جزءاً من الحريات العامة وبالتالي تعديل القوانين لعدم فرض أي قيود على هذا الأمر والفصل بينه وبين جرائم الذم والقدح وإطاحة إنقاذ أي مسؤول في الدولة مهما علا شأنه وفقاً للمعايير الدولية المعتمدة للفصل بين حرية القول والرأي والذم والقدح.

كما منع التعرض للقضايا المتعلقة بخصوصية المواطن ويلتزم الحزب الدفاع عن هذه القضايا كما هي عادته وتنظيم اللقاءات لشرح حقوق المواطنين في المسائل التي تتعلق بإنتهاك حریتهم الشخصية وخصوصيتهم وبالتالي سيكون جزءاً من كل تحرك أو مشروع قانون لحماية هذا الحق الإنساني المسان بالدستور ومعاهدات ومبادئ حقوق الإنسان.

نظم تحركات مختلفة دفاعاً عن الحريات.